



THE WORLD BANK



Stolen Asset Recovery Initiative
The World Bank • UNODC



UNODC
United Nations Office on Drugs and Crime

في واشنطن:

Xenia Zia Morales زينيا ضياء موراليس

هاتف: +1 202 473 9027

xmorales@worldbank.org

دراسة جديدة لمبادرة استرداد الأموال المسروقة (StAR) تبرز مدى أهمية إفصاح الموظفين العموميين عن الدخل والممتلكات في الحد من الفساد.

واشنطن، 28 مارس/آذار 2012 – تفيد دراسة صدرت اليوم عن مبادرة استرداد الأموال المسروقة (StAR)، وهي مبادرة مشتركة للبنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بأن نجاح جهود مكافحة الفساد يستلزم جعل إفصاح الموظفين العموميين عما لديهم من دخل وممتلكات ومصالح أمراً إلزامياً.

وتدعو الدراسة العالمية الأولى عن قوانين وممارسات الإفصاح المالي، بعنوان "منصب عام، مصالح خاصة: المساءلة من خلال الإفصاح عن الدخل والممتلكات" إلى تجديد الالتزام بالإفصاح عن الدخل والممتلكات بغية ردع ممارسات استغلال المنصب العام في تحقيق منافع خاصة، والمساعدة في السيطرة على تضارب المصالح الفعلية أو الظاهرة في القطاع العام. كما تلخص الدراسة إلى أن أنظمة الإفصاح عن الممتلكات تتسم بفعالية أكبر حين تتضمن تهديداً معقولاً برصد المخالفات والمعاقبة عليها.

وقال جان بسمه، منسق مبادرة استرداد الأموال المسروقة "المواطنون يريدون من المسؤولين أن يكونوا أمناء فيما يتعلق بدخلهم وممتلكاتهم، كي يتأكدوا من أنهم لا يهبون الأموال العامة أو يكتنزون ثروات حصلوا عليها بطرق غير مشروعة... وهذا يساعد في تهيئة مناخ يتسم بالنزاهة والثقة تجاه كبار الموظفين العموميين." وتظهر قضايا حديثة عن نهب الأموال على نطاق واسع أن أنظمة الإفصاح عن الدخل والممتلكات التي تتسم بالفعالية يمكن أن تكون أداة بالغة الأهمية للبلدان فيما يتعلق بتعقب هذه الأموال واستردادها.

وتدعو اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الفساد (UNCAC)، التي بدأ سريانها عام 2003 وتم حتى الآن التصديق عليها أو قبولها من جانب 159 بلداً، الدول الأطراف إلى إنشاء أنظمة إفصاح مالي فعالة فيما يخص الموظفين العموميين، فضلاً عن النظر في إمكانية تبادل ما تفرزه هذه الأنظمة من معلومات مع السلطات المعنية بالدول الأخرى. وتهدف الدراسة إلى سد الفجوة التنفيذية المتعلقة بهذا الشرط المهم لاتفاقية الأمم المتحدة. ومن بين الموضوعات التي تعالجها الدراسة الأسئلة الصعبة المتعلقة بأهداف شرط الإفصاح المالي ونطاقه، وأساليب التحقق من مصداقيته، والعقوبات وإنفاذها، والموضوع المثير للجدل عادةً الخاص بإطلاع الجمهور على المعلومات التي تم الإفصاح عنها. كما تبرز الدراسة أيضاً أهمية السياق الخاص بكل بلد، وتقدم توصيات عملية بشأن وضع أنظمة إفصاح عن الدخل والممتلكات بما يتفق ومختلف السياقات القطرية.

تقول فرانشيسكا ريكاناتيني، خبيرة شؤون القطاع العام بالبنك الدولي "نأمل أن تسهم هذه الدراسة الهامة لا في مساعدة الحكومات فحسب على تصميم وتطبيق أنظمة إفصاح فعالة عن الدخل والممتلكات، بل أيضاً التشجيع على تحدي صناعات السياسات الذين قد يجمعون عن إنشاء أنظمة الإفصاح في بلدانهم أو تحسينها. وعلينا أيضاً أن نتذكر أن أنظمة الإفصاح عن الدخل والممتلكات لا يمكن أن تعمل بمعزل عن غيرها ولا بد أن تكون جزءاً من الإطار القطري الأوسع نطاقاً لمكافحة الفساد."

وتستند الدراسة إلى تحليل أجرته مبادرة آلية المساءلة العامة (PAM) المنبثقة عن البنك الدولي، لقوانين الإفصاح المالي المعمول بها في 88 بلداً و11 دراسة حالة سيتم نشرها في جزء آخر من هذه الدراسة في وقت لاحق من هذا العام.

للاطلاع على التقرير، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: www.worldbank.org/star.



THE WORLD BANK



Stolen Asset Recovery Initiative
The World Bank • UNODC



UNODC

United Nations Office on Drugs and Crime

معلومات عن مبادرة استرداد الأصول المسروقة

مبادرة استرداد الأصول والأموال المسروقة (StAR) هي شراكة بين مجموعة البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وترمي إلى دعم الجهود الدولية لمنع توفير ملاذ آمن للأموال الناشئة عن الفساد. وتعمل المبادرة مع البلدان النامية والمراكز المالية لمنع غسل عائدات الفساد ولتسهيل استعادة الأصول المسروقة بطريقة أسرع وأكثر منهجية.

نبذة عن مجموعة البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي هي من بين أكبر مصادر التمويل والمعرفة للبلدان النامية. وهي تتألف من خمس مؤسسات مترابطة ترابطاً وثيقاً: البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA) ويشكلان معاً البنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID). وتلعب كل واحدة من هذه المؤسسات دوراً مميزاً في تحقيق رسالة مجموعة البنك المتعلقة بمكافحة الفقر وتحسين مستويات المعيشة في البلدان النامية. للمزيد من المعلومات يرجى زيارة هذه المواقع على شبكة الإنترنت: www.worldbank.org، www.ifc.org، www.miga.org

نبذة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

يُعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) أحد أبرز الرواد في محاربة المخدرات والجريمة الدولية على مستوى العالم. ويعمل المكتب الذي أنشئ عام 1997 في جميع مناطق العالم من خلال شبكة واسعة من المكاتب الميدانية. ويقضي التفويض الممنوح للمكتب بمساعدة الدول الأعضاء بالأمم المتحدة في نضالها ضد المخدرات والجريمة والإرهاب. وبموجب هذا التفويض فإن المكتب يقوم أيضاً بدور القيم على عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود والفساد، فضلاً عن طائفة من المعايير والأعراف المتعلقة بإصلاح نُظُم العدالة الجنائية.